



(أحمد علي)

ناخبات الدائرة الأولى يستمعن لحديث صالح عاشور



النائب صالح عاشور يتحدث للحاضرات

خلال حفل عشاء أقامه على شرف ناخبات الدائرة الأولى أمس الأول صالح عاشور: تخفيض السن لمنح المرأة العاملة في الجهات الحكومية المساعدة الاجتماعية من 55 عاماً فما فوق إلى 40 عاماً



عاشور مع إحدى كبيرات السن



اعتماد ومتابعة



ناخبات تستمعان لحديث عاشور



جانب من الحاضرات في ندوة عاشور

لدينا مجموعة من القضايا والتحديات ولا بد أن يكون الوزير القادم على قدر تلك التحديات في المرحلة القادمة، أولاً ملف الجنسية فهناك من تم سحب جناسهم بغير وجه حق واعلنا أكثر من مرة أننا ضد سحب جنسية أي كويتي فإذا كان هناك سحب فلا بد من محاسبة من أعطاهم الجنسية إن لم تكن على أسس صحيحة، والسحب إن لم يتم على أسس قانونية فلا بد من محاسبة الشخص الذي أمر بسحب الجنسية، أما إعادة الجنسية فقط للمجموعة الأخيرة الذين لأسباب واضحة تم سحب جناسهم فهذه الطريقة مرفوضة كلياً وعلى وزير الداخلية القادم تشكيل لجنة للنظر في جميع من تم سحب جنسيته ومن تم سحب جنسيته ظلماً ودون وجه حق فعلى اللجنة التوضيحية إعادة الجنسية له تحقيقاً للعدالة والمساواة وما عدا ذلك غير مقبول وسيكون لنا موقف واضح ولن يمر مرور الكرام.

رسالتي لوزير الداخلية: إعطاء الجنسية لأبناء الكويتيات وغير محددى الجنسية من المستحقين وإعلان نتائج الانتخابات بشكل رسمي أبرز الملفات المطلوبة من الوزارة وبشكل عاجل

نحتاج إلى حكومة قوية بوزراء أياديهم نظيفة ولديها برامج وحلول لمشاكل المواطنين تكون على قدر المرحلة القادمة

توظيف أبناء الكويتيات مباشرة

بعد توظيف الكويتيين قانون شبه

منته ومدرج على جدول الأعمال

الخصخصة التي لا تضمن للكويتيين وأبناء الكويتيات التوظيف «ما نبينا» وعلى وزير المالية القادم أن يعي جيداً أنه لا خصخصة دون ضمان واستقرار للكويتيين

كان يشترط حصول المرأة على سكن لا تقل مساحته عن 200 متر لكن كوني كنت رئيس لجنة المرأة وبمساعدة أعضاء اللجنة وبالتعاون مع وزير الإسكان خفضنا المساحة إلى 100 متر وبعد تخفيض المساحة هناك الكثير من النساء تسلمن قرض 70 ألف دينار كويتي وتمكنوا من شراء شقق سكنية بمساحة 100 متر.

وكشف عاشور أن هناك بعض القضايا الخاصة بالمرأة سيعمل على تحقيقها المجلس القادم، لافتاً إلى أن المرأة التي لم تعمل في الجهات الحكومية تعطى مساعدة اجتماعية بشرط أن يكون عمرها 55 عاماً فما فوق، موضحاً أنه سيعمل على تخفيض شرط السن إلى 40 عاماً نظراً لأن هناك شريحة كبيرة تم حرمانها من تلك المساعدة الاجتماعية.

كما أفاد عاشور بأن هناك قانوناً شبه منته وهو توظيف أبناء الكويتيات مباشرة بعد توظيف الكويتيين في التخصصات المطلوبة قبل بقية الجنسيات واعتبارهم أولوية ثانية بعد الكويتيين حسب الشهادات والتخصصات، موضحاً أن هذا القانون مدرج على جدول الأعمال وسيعمل على تصدير القرار من خلال وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بعد موافقة الخدمة المدنية والفتوى والتشريع، كما كشف عاشور عن تبنيه لقضية العدالة في المناصب القيادية في الوزارات والهيئات.

ويعتد عاشور رسائل وخاطب الحكومة للمرحلة القادمة قائلاً: بعد تعيين سمو الشيخ جابر المبارك رئيساً لمجلس الوزراء من قبل صاحب السمو الأمير وهذه الثقة كبيرة، عليه أن يتحمل ثقة صاحب السمو، ولكن الشعب الكويتي وأصل رسالة واضحة من خلال اختياراته المختلفة عن خياراته السابقة، مشدداً على أنه يجب أن تكون الحكومة القادمة على قدر التحديات القادمة حكومة قوية لديها برامج وحلول لمشاكل المواطنين وليس حكومة ذات حلول لمشاكل الدول الأخرى على حساب أبنائها وبناتها، مطالباً بحكومة كويتية بالدرجة الأولى تعنى بمشاكل

البنزين والكهرباء وإصلاح المسار الاقتصادي من خلال الوثيقة الاقتصادية التي عليها الكثير من المثالب.

وأردف عاشور قائلاً: بعد مرور شهر من حل مجلس الأمة والعمل متواصل على جميع المستويات سواء من الناحية الإعلامية «المرئي والمسموع والمقروء» أو الاتصالات المباشرة من الرجال والنساء، موضحاً أن الانتخابات قد انتهت وبغض النظر عن فاز من النواب فإن الكويت قد فازت باختيار الشعب الكويتي لممثلهم الخمسين تحت قبة البرلمان دون أي مشاكل أو اضطرابات في جو من الهدوء والأمن والأمان، موضحاً أن هذا ما يميزنا عن بقية دول العالم التي تشهد حدوث الكثير من المشاكل عقب انتهاء الانتخابات بما فيها أميركا التي يقال عنها

«أبو الديموقراطية» فقد شاهدنا المظاهرات وحرق المحلات الاحتجاجات عقب إعلان نجاح دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية الأخيرة.

وأضاف عاشور قائلاً: نحمد الله على نعمة الحرية والديموقراطية في ديارنا الحبيبة الكويت بغض النظر عن الاختلافات والخلافات الموجودة بيننا ففي النهاية جميعنا أخوة ويد واحدة في سبيل تحقيق التقدم لهذا البلد، وقد انتهت الانتخابات وحصلنا على 2542 صوتاً انتخابياً، وهذا العدد لم يأت من فراغ، بل من عمل متواصل وخدمات ومواقف أيضاً من جهود العنصر النسائي بما جعلنا نحقق هذا النجاح واستطعنا تمثل ليس فقط الدائرة وإنما الكويت ككل، واعداء يحمل مشاكل وهموم وقضايا الشعب الكويتي تحت قبة عبدالله السالم من خلال تشريع القوانين التي تحل تلك المشاكل.

ولفت إلى أن بعض القضايا تحتاج إلى أشهر لحلها وبعدها يحتاج إلى مدة أطول وهذا طبيعة العمل السياسي في جميع دول العالم، مشيراً إلى أن البعض كان يتوقع أن تكون في المراكز الأولى وقد حصلت على المركز السادس وهذا لا يعني أننا متأخرون، بل هذا نجاح بفضل الله ومن ثم بفضل الناخبين والناخبات.

وتحدث عاشور عن قضايا المرأة قائلاً: المجلس السابق قام بتحقيق إنجازات للمرأة منها مساواة القرض الإسكاني بين الرجل والمرأة بمنحهم 70 ألف دينار كويتي، لافتاً إلى أنه في السابق كان يمنح الرجل قرصاً إسكانياً بقيمة 70 ألف دينار والمرأة كانت تمنح 40 ألف دينار، واستطرد قائلاً: في السابق بعد طلاق المرأة كانت تحرم من السكن ولكن المجلس المنحل أعطى الحق بعد تسلم البيت من 6 أشهر بإصدار الوثيقة باسم الزوج والزوجة وبالتالي فإن الزوجة يكون لها الحق في نصف البيت بعد مرور سنة من تسلم البيت فضلاً عن أن القرض الذي كان يمنح في السابق للأزواج والمطلقات من بنك الأئتمان بقيمة 70 ألف دينار

أكد النائب صالح عاشور أن هناك الكثير من القضايا والملفات التي تعتبر أولويات مواضيع سيقدّم بها أسئلة برلمانية للوزراء القادمين وأن لم يحصل على إجابات كافية وافية فإن المساءلة السياسية ستكون بانتظارهم.

وأشار عاشور خلال حفل العشاء الذي أقامه عاشور على شرف ناخبات الدائرة الأولى اللواتي قدمن له التهنئة بمناسبة فوزه في انتخابات مجلس الأمة، إلى أن الجو العام في الانتخابات الأخيرة كان مع التغيير لاسمياً إلى أن المجلس السابق لم يكن على قدر طموح المواطنين بل خذلوا المواطن في الكثير من القضايا منها قضايا ارتفاع أسعار



جانب آخر من الحاضرات

التعيينات العشوائية الأخيرة في وزارة الإعلام ستكون أول أسئلتني البرلمانية وإن لم تصلني إجابات كافية فسيكون أول وزير يصعد على المنصة

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن حصة في عقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق 2017/1/2 - قاعة 48 - بالبور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادرة في الدعوى رقم 2016/318 ببيوع 1/ المرفوعة من: نوره عيسى جاسم الخليفة

ضد: 1- علي حسن مهدي بن عباس 2- مدير عام بنك التسليف والادخار بصفتة

أولاً، أوصاف العقارات:

- عقار الوثيقة رقم 2009/8222 في منطقة الزهراء قسيمة رقم 201 قطعة رقم 8 من المخطط رقم 37778/م ومساحة 299 م² شارع 204
- عين النزاع مكونة من دروين ويحدها جيران من الجهات الثلاث ومكسبة بالسجما لون اصفر فاتح وتكثيف العقار جيمع مركزي والأرضيات سيراميك والاستف ديكور جيس وتشطيبه بحالة ممتازة.
- الدور الأرضي 3 غرف نوم (إحدهم ماستر) وصالة و 4 حمامات ومطبخ وغرفة خادمة مع حمام ويوجد حوش خاص بالور الأرضي من الجهة الخلفية للقطر وكذلك حديقة صغيرة بالجهة الامامية للقطر.
- الدور الأول مكون من 3 غرف نوم (إحدهم ماستر) وصالة و 4 حمامات ومطبخ وغرفة خادمة مع حمام.

ثانياً، شروط المزاد:

- 1: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره اربعمائة وعشرون ألف دينار كويتي، ويشترط للمشارك في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
- 2: يجب على من يعتمد القاضي عطائه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسم التسجيل.
- 3: فإن لم يودع من اعتمد عطائه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل ولا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
- 4: في حالة إيداع من اعتمد عطائه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
- 5: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
- 6: إذا لم يتم المزايدة الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
- 7: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
- 8: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.
- 9: يقر الراسي عليه المزاد أنه عين العقار مبيعة نافية للجهة.

تنبيه:

- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات أنه إذا كان من نزع ملكيته ساكنة في العقار بقي فيه كمتأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل.

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات والفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة 20 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية